الأمم المتحدة S/2023/640

مجلس الأمن

Distr.: General
30 August 2023
Arabic
Original: English

تنفيذ قرار مجلس الأمن 2652 (2022)

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن 2652 (2022)، الذي جدد فيه المجلس الأذون الواردة في الفقرات 7 و 8 و 9 و 20 من القرار 2240 (2015)، وطلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ القرار 2652 (2022)، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ الفقرات من 7 إلى 10 من القرار 2240 (2015).

2 - ويتناول التقرير التطورات التي استجدَّت منذ صدور التقرير السابق في 30 آب/أغسطس 2022 (S/2022/655) وحتى 10 آب/أغسطس 2023. وتستند المعلومات والملاحظات الواردة في التقرير إلى التقارير المقدمة من الدول الأعضاء، والهيئات الدولية والإقليمية ذات الصلة، وكيانات منظومة الأمم المتحدة.

ثانيا - تهريب الأشخاص المهاجرين والاتجار بالأشخاص في البحر الأبيض المتوسط قبالة الساحل الليبي

ألف - آخر التطورات على امتداد طريق البحر الأبيض المتوسط الوسطى

3 - أشارت تقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (مفوضية شؤون اللاجئين) والمنظمة الدولية للهجرة، إلى أن حوالي 308 2 من اللاجئين والمهاجرين لقوا حتفهم أو فُقدوا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على امتداد طريق البحر الأبيض المتوسط الوسطى وحدها، مما جعلها أحد أشد الطرق إهلاكًا للأشخاص اللاجئين والمهاجرين الذين يحاولون الوصول إلى أوروبا. ووثّقت المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وفاة أو اختفاء ما لا يقل عن 442 لاجئا ومهاجرا في البحر، على طول طريق البحر الأبيض المتوسط الغربية (بالمقارنة مع 247 في الفترة المشمولة بالتقرير السابق)، و 361 على طول طريق البحر الأبيض المتوسط الشرقية (بالمقارنة مع 160 في الفترة المشمولة بالتقرير السابق). وتشير التقديرات إلى أن حوالي 111 3 شخصا لقوا حتفهم أو فقدوا ككل في البحر الأبيض المتوسط بين آب/أغسطس 2022 وحزيران/يونيه 2023، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 77,67 في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، التي لقي خلالها 751 1 شخصا على الأقل حتفهم أو فقدوا.

الرجاء إعادة استعمال الورق

4 - وأشارت تقديرات المنظمة الدولية للهجرة إلى أن من المرجح أن تكون أعداد إضافية من الناس قد غرقت على امتداد طريق البحر الأبيض المتوسط الوسطى نتيجة "للمراكب المفقودة المختفية"، حيث يتعذر في حالة هذه المراكب التي تنقل أشخاصا لاجئين ومهاجرين تحديد آخر موقع لها. ووثقت المنظمة الدولية للهجرة انتشال 386 رفات بشرية لم يمكن ربطها بأي حطام لسفينة معلومة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

5 - ووفقا لمفوضية شؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، وصل حوالي 219 169 شخصا إلى أوروبا على طول الطرق البحرية الرئيسية الثلاث في البحر الأبيض المتوسط بين أيلول/سبتمبر 2022 وتموز/يوليه 2023، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 51 في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. واستأثرت طريق البحر الأبيض المتوسط الوسطى بحوالي 514 133 لاجئا ومهاجرا وصلوا عن طريق البحر إلى إيطاليا ومالطة، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 54 في المائة من الوافدين عن طريق البحر مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق (328 69). وقد انطلق معظمهم من ليبيا (45 في المائة) وتونس (43 في المائة)، مع انطلاق أعداد أقل من تركيا[1] والجزائر ومصر.

6 - وبين أيلول/سبتمبر 2022 وحزيران/يونيه 2023، وصل أكثر من 000 51 مهاجر ولاجئ (81 في المائة من الرجال و 3 في المائة من النساء و 16 في المائة من الأطفال) إلى أوروبا قادمين من ليبيا مقارنة بـ 253 36 خلال العام السابق. وأفادت التقارير بأن 500 65 لاجئ ومهاجر وصلوا إلى إيطاليا عن طريق البحر في النصف الأول من عام 2023[2]. وفي النصف الأول من عام 2023، فاقت تونس ليبيا باعتبارها الدولة التي انطلق منها معظم الناس بشكل غير نظامي إلى إيطاليا. ومقارنة بالفترة نفسها من عام 2022، زاد عدد الناس الذين رحلوا بشكل غير نظامي من تونس نحو إيطاليا بنسبة 137 في المائة، ويمثل هذا تحولا في ديناميات الهجرة على طول طريق البحر الأبيض المتوسط الوسطى.

7 - ووفقا لوكالة حرس الحدود وخفر السواحل الأوروبية (فرونتكس)[3]، كانت جنسيات الأشخاص الـ 500 87 الذين وصلوا إلى أوروبا باستخدام طريق البحر الأبيض المتوسط الوسطى في عام 2022، هي في المقام الأول المصرية (700 19) والتونسية (400 17) والبنغلاديشية (800 13) والسورية (900 7) والأفغانية (800 6). وتشير البيانات التي تم جمعها حتى الآن لعام 2023 إلى زيادة في عدد المهاجرين واللاجئين من غرب أفريقيا. وتبيّن الإحصاءات التي جمعتها وزارة الداخلية في إيطاليا أن البلدان التي رجعت إليها أعلى نسبة من المواطنين الوافدين إلى إيطاليا خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2023 كانت

(1) تقع تركيا على طريق البحر الأبيض المتوسط الشرقية.

(2) وزارة الداخلية الإيطالية، إدارة الأمن العام، "لوحة المعلومات الإحصائية اليومية" (Cruscotto Statistico Giornaliero). متاحة على الرابط التالي: www.libertaciviliimmigrazione.dlci.interno.gov.it/sites/default/files/allegati/cruscotto_statistico_giornaliero_30-06-2023.pdf.

(3) وكالة حرس الحدود وخفر السواحل الأوروبية (فرونتكس)، "الرصد وتحليل المخاطر". متاح على الرابط التالي: https://frontex.europa.eu/what-we-do/monitoring-and-risk-analysis/migratory-map/ (تم الاطلاع عليه في 22 حزيران/يونيه 2023).

كوت ديفوار (12 في المائة) وغينيا (11 في المائة)، تليها مصر (11 في المائة) وباكستان (9 في المائة) وبنغلاديش (9 في المائة)[4].

8 - وبين آب/أغسطس 2022 وحزيران/يونيه 2023، وصل أكثر من 000 61 شخص (81 في المائة من الرجال و 3 في المائة من النساء و 16 في المائة من الأطفال) إلى أوروبا قادمين من ليبيا مقارنة بـ 253 36 شخصا خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. لما. وعلى الرغم من أن الخط الساحلي الغربي بين زُوارة ومصراتة ظل نقطة الانطلاق الرئيسية للمهاجرين من ليبيا، فقد تم تسجيل عدد متزايد من المغادرين من شرق ليبيا في عام 2023، مع استخدام المهربين لسفن أكبر تحمل عدة مئات من الأشخاص. وكانت السفينة التي انقلبت قبالة ساحل اليونان ليلة 13 إلى 14 حزيران/يونيه 2023، قد انطلقت من مصر قبل أن تقل ركابا إضافيين في طبرق في شرق ليبيا. وتشير التقديرات إلى أن السفينة كانت تقل ما بين 500 و 750 مهاجرا وطالب لجوء. وحتى 21 حزيران/يونيه، تم إنقاذ 104 أشخاص، وانتشال 81 جثة، وهناك مئات من المفقودين، الذين يعتبرون في عداد الغرقى[5].

9 - وأفادت مفوضية شؤون اللاجئين بأن 798 شخصا من الذين انطلقوا من ليبيا بين أيلول/سبتمبر 2022 وآب/أغسطس 2023، أُنزلوا في تونس بعد أن أنقذتهم السلطات التونسية أو اعترضت سبيلهم في البحر. وأفادت المفوضية كذلك بأنه خلال الفترة قيد الاستعراض، أجريت 213 عملية اعتراض تم خلالها اعتراض سبيل ما مجموعه 078 20 شخصا وإعادتهم وإنزالهم في ليبيا. وقام بعمليات الاعتراض، التي استهدفت الأشخاص الذين انطلقوا من ليبيا ثم أعيد إنزالهم في ليبيا، خفر السواحل الليبي (59 في المائة)، وجهاز دعم الاستقرار (15 في المائة)، والإدارة العامة لأمن السواحل (9 في المائة)، والقوات البحرية الخاصة التابعة للجيش الوطني الليبي (5 في المائة). أما العمليات المتبقية (12 في المائة) فقامت بها جهات أخرى، مثل سلطات بحرية أخرى وقوارب للصيد.

10 - وتشير تقديرات الاتحاد الأوروبي إلى أنه جرى إنقاذ أو اعتراض حوالي 216 70 شخصا خلال 292 1 عملية قامت بها سفن مختلفة في منطقة عمليات العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط (عملية إيريني). ومن بين هذه العمليات، نفذت 27 عملية، تم فيها اعتراض وإعادة 578 1 شخصا إلى ليبيا، المؤسساتُ الليبية المسؤولة عن إنفاذ القانون والبحث والإنقاذ في البحر، بما فيها خفر السواحل الليبي. وأفاد الاتحاد الأوروبي بأن أصول عملية إيريني ساهمت في ثلاث بعثات للبحث والإنقاذ شملت 295 1 شخصا.

11 - ووفقا لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (البعثة) ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فإن عمليات الاعتراض المتكررة في البحر التي يقوم بها خفر السواحل الليبي لمنع المهاجرين واللاجئين من الوصول إلى الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، تعرّض سلامة الركاب للخطر. واستمر تردد أنباء عن

(4) إيطاليا، وزارة الداخلية، إدارة الأمن العام، "*لوحة المعلومات الإحصائية اليومية*" (*Cruscotto Statistico Giornaliero*). متاحة على الرابط التالي: www.libertaciviliimmigrazione.dlci.interno.gov.it/sites/default/files/allegati/cruscotto_statistico_giornaliero_30-06-2023.pdf.

(5) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "حطام سفينة قبالة اليونان: تعرب لجنة الأمم المتحدة عن استيائها إزاء ارتفاع عدد الوفيات، وتدعو إلى التعاون الدولي من أجل إعطاء أولوية لتوفير مسارات آمنة للهجرة"، بيان مؤرخ 21 حزيران/يونيه 2023. ومتاح على الرابط التالي https://www.ohchr.org/en/statements/2023/06/greece-shipwreck-un-committee-dismayed-rising-death-toll-calls-international.

وجود تواطؤ متكرر بين خفر السواحل الليبي والمتّجرين بالبشر، أدى إلى عودة المهاجرين واللاجئين إلى ليبيا لمزيد من الاستغلال. فبمجرد اعتراض سبيل المهاجرين واللاجئين وإعادتهم، يتم نقلهم إلى مراكز احتجاز رسمية وغير رسمية، حيث يصبحون ضحايا مرة أخرى. وتشير الادعاءات أيضا إلى أن وكالات ودولا أعضاء في الاتحاد الأوروبي لا تستجيب لنداءات السفن المنكوبة في البحر، إما بالتخلي عنها أو صدها بشكل غير قانوني خارج مناطق البحث والإنقاذ عن القوارب التي تحمل المهاجرين واللاجئين، الخاصة بكل منها.

12 - وفي 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، قدم المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان، وهو منظمة غير حكومية، جنبا إلى جنب مع منظمة سي ووتش (Sea Watch)، شكوى جنائية إلى المحكمة الجنائية الدولية "ضد 24 فردا، من بينهم 16 من المسؤولين الرفيعي المستوى عن صنع القرار" من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية، ووكالة حرس الحدود وخفر السواحل الأوروبية (فرونتكس)، والدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، والقوة البحرية للاتحاد الأوروبي، بشأن قيام جهات فاعلة ليبية بعمليات اعتراض للمهاجرين واللاجئين في البحر وإعادتهم بشكل منهجي واحتجازهم في ليبيا. وطلبت كلتا المنظمتين إلى المحكمة الجنائية الدولية التحقيق في المسؤولية الجنائية الفردية لمسؤولي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ووكالاته[6].

عمليات الإعادة إلى ليبيا

13 - وفقا لعدد من كيانات الأمم المتحدة، ظلت ليبيا ميناءً غير آمن من حيث إنزال المهاجرين واللاجئين الذين يتم اعتراضهم أو إنقاذهم في البحر، فغالبا ما تنتهك عمليات الإعادة إلى ليبيا التي تقوم بها جهات فاعلة ليبية، منها خفر السواحل الليبي، مبدأ عدم الإعادة القسرية. وقد واجه المهاجرون واللاجئون الذين أعيدوا بشكل منهجي إلى ليبيا خطر الموت، والاختفاء، والاحتجاز التعسفي، والتعذيب، وسوء المعاملة، والعنف الجنساني، والاتجار، والاستخدام المفرط للقوة، والاستغلال، وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات على يد كل من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية.

14 - وغالبا ما يتم اعتراض المهاجرين واللاجئين الذين يعبرون البحر الأبيض المتوسط من جانب خفر السواحل الليبي ومن جانب كيانات ليبية أخرى، مثل جهاز دعم الاستقرار والجيش الوطني الليبي والإدارة العامة لأمن السواحل، وإعادتهم إلى ليبيا. ويتسبب غياب إجراءات التسليم، والفوائد الاقتصادية لهذه الدورة في خطر كبير وشديد متمثل في إعادة الاتجار بهم ووقوعهم ضحايا مرة أخرى.

15 - ووفقا للمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تم اعتراض سبيل ما لا يقل عن 078 20 مهاجرا ولاجئا (71 في المائة من الرجال و 4 في المائة من النساء و 2 في المائة من الأطفال و 23 في المائة غير معلومين) وإعادتهم إلى ليبيا خلال الفترة قيد الاستعراض، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 7 في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، عندما أعيد أكثر من 725 18 مهاجرا ولاجئا إلى

(6) المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان "حرمان شديد للحرية في البحر الأبيض المتوسط - يجب على المحكمة الجنائية الدولية أن تجري تحقيقا في هذا الصدد". متاح على الرابط التالي www.ecchr.eu/en/case/interceptions-of-migrants-and-refugees-at-sea.

ليبيا. وما زالت الهجرة غير النظامية مُجرَّمة، واحتجاز المهاجرين غير النظاميين منصـــوص عليه بموجب القانون الوطني الليبي.

16 - ولاحظت مفوضـية شـؤون اللاجئين ارتفاعا طفيفا في عمليات الإنزال في الفترة من أيلول/سـبتمبر إلى كانون الأول/ديسـمبر 2022 مقارنة بالفترة نفسـها من عام 2021، وانخفاضـا في عمليات الإنزال منذ بداية عام 2023 مقارنة بالعام السـابق. وفي العديد من الحوادث، قامت الجهات الفاعلة الليبية بتدخلات في منطقة البحث والإنقاذ المالطية، مما أدى إلى عمليات إنزال إضافية في ليبيا.

باء - الأساليب المتَّبعة من قبل مهرّبي الأشخاص المهاجرين والمتَّجرين بالأشخاص

17 - بالنســـبة لمعظم المهاجرين واللاجئين، تنطوي رحلتهم نحو الشـــمال وإلى داخل البحر الأبيض المتوسط على استخدام سلسلة من الوسطاء، يتسمون بأنهم يعملون على مستوى عالٍ من التجزؤ ولكن في شـبكات بالغة التنظيم. وفي ليبيا، تضـم الجهات الفاعلة المتورطة في تهريب المهاجرين جهات فاعلة حكومية وغير حكومية.

18 - وسلطت البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا في تقريرها النهائي المنشور في 27 آذار/مارس 2023 الضـوء على أن الاتجار بالمهاجرين واسـترقاقهم وفرض العمل القسـري عليهم وسـجنهم وابتزازهم وتهريبهم هو جزء من نموذج للعمل يُثري الأفراد ومؤسـسـات الدولة والجهات الأمنية الفاعلة ويحفز اسـتمرار انتهاكات حقوق الإنسـان. وأورد التقرير أسـماء جهاز مكافحة الهجرة غير الشـرعية وخفر السـواحل الليبي وجهاز دعم الاسـتقرار، وجميعها تابعة لدولة ليبيا، باعتبارها جهات فاعلة متورطة في الاتجار بالمهاجرين واللاجئين وتهريبهم، مما يجعلها مسـؤولة بموجب القانون الدولي. وأشـارت البعثة أيضـا إلى أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضـاء فيه، قدموا، بشـكل مباشـر أو غير مباشـر، دعما نقديا وفنيا ولوجسـتيا لخفر السـواحل الليبي وإدارة مكافحة الهجرة غير الشـرعية، تم اسـتخدامه في سـياق اعتراض المهاجرين واللاجئين واحتجازهم بشكل غير قانوني.

19 - ويتخذ الابتزاز في مراكز الاحتجاز أشـكالا متعددة، حيث يطالب حراس مراكز الاحتجاز بفدية من العائلات لتأمين إطلاق سراح المهاجرين، بسبل منها اللجوء إلى التعذيب، أو عرض إطلاق سراح المهاجرين واللاجئين مقابل الاستغلال الجنسي. ويُستَعمل نظام الكفالة هذا داخل مراكز الاحتجاز كمشروع مربح، يبتز مبالغ كبيرة من المال من المهاجرين واللاجئين. وتؤكد شـــهادات عديدة أدلى بها مهاجرون، وجمعتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، أن عددا من الكيانات الحكومية وغير الحكومية تشارك في استغلال المهاجرين واللاجئين والاتجار بهم في ليبيا. وإن انتهاكات حقوق الإنســـان على نطاق واســـع هي نموذج عمل تتبعه الجريمة المنظمة في البلد، بحد أدنى من التبعات أو بلا أي تبعات.

20 - وظل التعاون غير الرسـمي بين جهاز دعم الاسـتقرار وفرع الزاوية/الفرع الغربي لخفر السـواحل الليبي وجهات في مركز احتجاز النصـــر يؤدي دورا هاما في الاحتجاز التعســـفي للمهاجرين واللاجئين، ولا سيما في ورشفانة، حيث يدير المتّجرون وجهاز دعم الاستقرار والعصابات الإجرامية عدة مراكز احتجاز مؤقتة. ويتم نقل المهاجرين واللاجئين الذين يتم اعتراض سبيلهم في البحر أولاً إلى مركز احتجاز النصر في الزاوية، تحت السيطرة الفعلية لأسامة ميلاد، حيث يتم إطلاق سراحهم بعد دفع مبلغ كبير من المال (يتراوح بين 000 1 دولار و 000 14 دولار). ويتعرض غير القادرين على الدفع للتعذيب قبل نقلهم إلى مركز احتجاز الماية تحت سيطرة معمر الضاوي.

21 - وفي 4 فبراير/شباط، اختُطف ستة مواطنين مصريين في الزاوية، حيث ورد أنهم احتجزوا في مركز لاحتجاز المهاجرين. وورد أن الخاطفين طلبوا من أسرهم دفع فدية لإطلاق سراحهم. وفي 17 شباط/فبراير، أعلن وزير الخارجية المصري أنه تم إطلاق سراح المختطفين الستة.

22 - وظلت الأساليب التي يستخدمها المهربون والمتّجرون، إلى حد كبير، على حالها الذي كانت عليه خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. فقد انطلقت قوارب مطاطية وخشبية وأخرى من الألياف الزجاجية من السواحل الليبية مباشرة في محاولات لعبور الخط الشمالي من منطقة البحث والإنقاذ الليبية. ومن شرق ليبيا، سافر المهاجرون واللاجئون في قوارب خشبية كبيرة يمكن أن تحمل عددا يصل إلى ما بين 500 إلى 600 شخص. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، بدأ المهربون في تونس في استخدام قوارب معدنية أكثر هشاشة لعبور البحر الأبيض المتوسط، مما جعل الرحلة أكثر خطورة بالنسبة للمهاجرين واللاجئين.

23 - وفي بعض الحالات، وحد المهربون جهودهم وجمعوا بين مجموعات مختلفة من المهاجرين في نفس السفينة، مما يوحي بأن المهربين الصغار يعملون معا للتحايل على الدوريات المتزايدة لخفر السواحل الليبي، أو أن المهربين يعملون لصالح نفس المنظمة الإجرامية. ويتطلب عبور البحر مستويات عالية من القدرة التنظيمية، بما في ذلك إمكانية الحصول على رأس المال المقدم مسبقا. ووفقا لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تراوحت رسوم التهريب بين 150 و 000 1 دولار للشخص الواحد لعبور طريق البحر الأبيض المتوسط الوسطى من ليبيا على متن سفن أصغر، وبين 400 3 دولار و 200 6 دولار للشخص الواحد، للعبور على متن قوارب ذات سعة أكبر. وتشير المعلومات التي جمعتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى أن المتاجرين بالأشخاص والمهربين في ليبيا يوسعون نموذج أعمالهم، في محاولة لتحفيز الناس على الانتقال من الجمهورية العربية السورية إلى أوروبا عبر ليبيا.

24 - وبشكل عام، لا يسافر المهربون، ومعظمهم من الليبيين، على متن السفن، أو إذا فعلوا ذلك فإنهم ينزلون ويعودون إلى ليبيا على متن سفينة أخرى قبل الاعتراض أو الإنقاذ أو الوصول. وهذا يشير إلى أن الأشخاص الذين ألقي القبض عليهم بتهمة التهريب أثناء سفرهم على متن السفن من غير المرجح أن يكونوا أعضاء في جماعات إجرامية منظمة، بل مهاجرون حصلوا على خصم للتستر على المهربين.

25 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عمل متجرون بالأشخاص من جنسيات ليبية وأجنبية في جميع أنحاء ليبيا، بما في ذلك في الكفرة، وتازيربو، وبني وليد، وأم الأرانب، وسبها، وبراك الشاطئ، والشويرف، والزاوية، وأبو عيسى في الزاوية، وصبراتة، والماية، وقصر القره بوللي، وكانت لديهم قدرة استيعابية للقيام بعمليات عبور بحرية متعددة في الشهر. وفي الشرق، أُفيد بأن طبرق تمثل مركزا رئيسيا للمغادرة عن طريق البحر. واستمر تشغيل طرق التهريب بين السودان والكفرة، وكذلك بين تشاد وسبها وبين النيجر وسبها.

باء - وضع المهاجرين واللاجئين في ليبيا

26 - في نيسان/أبريل 2023[7]، أفادت المنظمة الدولية للهجرة بوجود ما مجموعه 746 705 مهاجرا ولاجئا من أكثر من 44 جنسية في ليبيا. ويأتي ما يقرب من 90 في المائة من المهاجرين إلى ليبيا بحثا عن سبل عيش أفضل. وأشار نحو 43 في المائة من المهاجرين واللاجئين الذين قابلتهم المنظمة الدولية للهجرة،

(7) أنظر https://dtm.iom.int/reports/libya-migrant-report-46-january-february-2023?close=true.

إلى أنهم ليس لديهم نية أو خطة محددة، في حين أفاد 34 في المائة بأنهم يريدون البقاء في ليبيا. وأعلن 14 في المائة عن رغبتهم في العودة إلى وطنهم، وأبدى 7 في المائة فقط اهتمامهم بالهجرة إلى بلد آخر من ليبيا. وحددت نسبة ضئيلة من المهاجرين (2 في المائة) التدهور البيئي البطيء الظهور باعتباره السبب الرئيسي لهجرتهم إلى ليبيا، وهو ما يُقلل من شأنه على الأرجح، نظرا لأنه يمكن ربط الدوافع الاقتصادية، مثل نقص فرص العمل والبطالة الريفية، بشكل وثيق بالمخاطر المتعلقة بالمناخ والعوامل البيئية.

27 - وبشكل عام، كان نصف المهاجرين واللاجئين في ليبيا من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (49 في المائة)، و43 في المائة من شمال أفريقيا، وأقلية من الشرق الأوسط (4 في المائة) أو آسيا (4 في المائة). وكانت النسبة الأكبر للمهاجرين في ليبيا (55 في المائة) موجودة في غرب البلد، يليها الشرق (33 في المائة)، والجنوب (12 في المائة).

28 - وحتى 1 آب/أغسطس، كان مسجلا لدى مفوضية شؤون اللاجئين 214 47 لاجئا وطالب لجوء في ليبيا. وكان من بينهم 918 31 رجلا، و 233 15 امرأة، وتضم هذه الأعداد 678 15 طفلا (952 8 فتى و 726 6 فتاة) و 855 من كبار السن. ومن بين الجنسيات التسع التي أذنت السلطات الليبية للمفوضية بتسجيلها، ظلت الجنسيتان السودانية والسورية تشكلان أكبر المجموعات[8].

29 - وظل وصول الوكالات الإنسانية إلى العديد من نقاط الإنزال ممكنا طوال الفترة المشمولة بالتقرير، وإن كانت القيود على الوصول المباشر للمفوضية إلى نقاط الإنزال في طرابلس المفروض منذ حزيران/يونيه 2022 ظلت سارية، وتقتصر التدخلات في نقاط الإنزال في طرابلس حاليا على شركاء المفوضية المنفذين. وأدى عدم وصول وكالات الأمم المتحدة بانتظام إلى جميع مرافق الاحتجاز إلى زيادة إعاقة قدرة المنظمة على تقييم نطاق انتهاكات حقوق الإنسان في مرافق الاحتجاز.

30 - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الجهات الفاعلة الليبية، بما فيها جهاز دعم الاستقرار، واللواء 55 مشاة، واللواء 51 مشاة "رحبة الدروع"، وقوة مكافحة الإرهاب في الغرب، والبحرية الليبية تحت قيادة الجيش الوطني الليبي في الشرق، القيام بعمليات اعتراض. ونظرا لعدم وجود محاورين ضمن الكيانات الليبية، واجهت المفوضية وشركاؤها المنفذون تحديات في تأكيد حالة الأفراد الذين يتم اعتراضهم أثناء العمليات وفي الوصول إليهم، بما في ذلك تلك العمليات التي قام بها جهاز دعم الاستقرار. ولم تحرز السلطات الحكومية أي تقدم في تسجيل المهاجرين واللاجئين في نقاط النزول بعد عمليات الاعتراض، أو في مرافق الاحتجاز.

31 - وفي شباط/فبراير 2023، في غرب ليبيا، نفذ اللواء 55 مشاة عمليات مخصوصة لإنزال المهاجرين واللاجئين في نقطة إنزال الماية بدعم من جهاز دعم الاستقرار. ومنذ حزيران/يونيه 2022، يقوم لواء المشاة 51 "رحبة الدروع" التابع للجيش الليبي في قصر القرة بوللي، وقوة مكافحة الإرهاب بعمليات إنزال في ميناء ديلة بالزاوية. وفي شرق ليبيا، اعترضت البحرية الليبية بقيادة الجيش الوطني الليبي أو أنقذت عدة قوارب. ولا تتواجد الجهات الفاعلة الدولية في مجال العمل الإنساني حاليا في نقاط الإنزال في شرق ليبيا.

32 - واستمر احتجاز المهاجرين واللاجئين في ليبيا بشكل تعسفي في مراكز احتجاز رسمية وغير رسمية وحرمانهم من حريتهم على أيدي جهات حكومية وغير حكومية. وحتى آب/أغسطس 2023، سجلت مفوضية

(8) يؤذن للمفوضية حاليا بتسجيل مواطنين من إريتريا وإثيوبيا والعراق وفلسطين والصومال وجنوب السودان والسودان والجمهورية العربية السورية واليمن.

حقوق الإنسان والمنظمة الدولية للهجرة 30 مركزا رسميا عاملا لاحتجاز الأشخاص المهاجرين واللاجئين في البلد تعمل تحت إشراف جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية. وحتى 13 آب/أغسطس، أشارت التقديرات إلى وجود أكثر من 699 5 مهاجرا ولاجئا في مراكز الاحتجاز هذه، وهو أعلى رقم منذ تشرين الأول/أكتوبر 2021. ومن بين هؤلاء، وعلى أساس الجنسيات المأذون لمفوضية حقوق الإنسان بتسجيلها، كان 535 1 منهم من المشردين قسرا وأشخاص عديمي الجنسية وقد تم اعتراض سبيل معظمهم أثناء محاولتهم عبور البحر الأبيض المتوسط. وكانت نسبة النساء من اللاجئين المحتجزين نحو 12 في المائة. وتفيد منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) بأن الأطفال لا يزالون محتجزين تعسفا في مراكز الاحتجاز الـ 14 التابعة لجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية. وحتى 1 حزيران/يونيه 2023، كان ما يقدر بنحو 402 من الأطفال (309 فتيان و 93 فتاة) رهن الاحتجاز. وأفادت التقارير بأن جهاز دعم الاستقرار يحتجز آلافا آخرين في ثلاثة مراكز احتجاز معروفة (الماية والزهراء والنصر)، ولا تتمكن وكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني من الوصول إليها.

33 - وواصل أيضا المتجرون والمهربون العاملون في مختلف أنحاء ليبيا احتجاز المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين في ظروف لاإنسانية ومهينة. وخلصت البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا إلى أن هناك أسبابا معقولة تدعو للاعتقاد بأنه قد ارتكبت جرائم ضد الإنسانية بحق المهاجرين المحتجزين منذ عام 2016 في جميع أنحاء ليبيا في سياق الحرمان من الحرية. ووثقت البعثة علي وجه الخصوص وتوصلت إلى نتائج بخصوص حالات عديدة منها الاحتجاز التعسفي والقتل والتعذيب والاغتصاب والاستعباد الجنسي مما يؤكد ارتكاب أفعال من هذا القبيل في ليبيا. ووجدت البعثة أيضا أن هناك أسبابا معقولة للاعتقاد بأن المهاجرين تعرضوا للاستعباد الجنسي، وهو ما يمثل "فعلا أساسيا آخر ضمن الجرائم ضد الإنسانية"[9]. ووجدت البعثة أيضا أسبابا معقولة للاعتقاد بأن المهاجرين كانوا مستعبدين في مراكز الاحتجاز التابعة لجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية في أبو سليم والزاوية والمباني وكذلك في أماكن الاحتجاز في الشويرف وبني وليد وصبراتة وزوارة وسبها. وأبلغت البعثة أيضا عن عمليات للقتل خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري. ولم تتلق بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ردا على طلبها لزيارة مراكز الاحتجاز التي يحتجز فيها المهاجرون واللاجئون، باستثناء طلب الوصول إلى مركز أبوسليم لاحتجاز النساء والأطفال. ومع ذلك، تمكنت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من أن تؤكد ارتكاب الاستعباد الجنسي في صبراتة وبني وليد.

34 - ولا تزال انتهاكات الحق في الحياة مدعاة للقلق. وأفادت التقارير بأن مهاجرين ولاجئين لقوا حتفهم نتيجة للتعذيب والعنف الجنسي والجنساني وظروف الاحتجاز اللاإنسانية. وفي 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022، قتل ما لا يقل عن 15 مهاجرا وطالب لجوء في صبراتة. وتم اكتشاف 11 جثة متفحمة في قاربٍ راسٍ، مع العثور على 4 جثث إضافية خارجه. وتشير التقارير إلى أن الوفيات نجمت عن اشتباكات مسلحة بين متّجرين بالأشخاص متنافسين. وفي 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أفيد بأنه ألقي القبض على متّجر بالأشخاص في بنغلاديش، بتهمة قتل 26 لاجئا من بنغلاديش و 4 مهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى في ليبيا في أيار/مايو 2020.

35 - وتؤكد التقارير التي تحققت منها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومفوضية حقوق الإنسان استمرار انتشار العنف الجنسي والجنساني على نطاق واسع ضد المهاجرين واللاجئين في المناطق الحضرية

(9) A/HRC/52/83، الفقرة 2.

ومراكز الاحتجاز وفي سياق العمل القسري والاستغلال والتهريب والاتجار. وأدى التعذيب والاغتصاب والإذلال والابتزاز، إلى وفيات متعددة. وواجه الضحايا، ذكورا وإناثا، عقبات كبيرة في إبلاغ السلطات الليبية بهذه الجرائم، منها الخوف من الانتقام، وعدم وجود أطر حماية قانونية كافية مراعية للاعتبارات الجنسانية.

36 - وقام الأفراد الذين تمكنوا من الفرار من مركز احتجاز عين زارة، الذي يسيطر عليه جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية والكتيبة 42 الخاضعة لعبد الحكيم الشيخ، بإبلاغ بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بأنهم عند وصولهم من ميناء الإنزال في طرابلس، تعرض المهاجرون واللاجئون للتفتيش بالتجريد من الملابس؛ واستُخدمت الكلاب لإجراء عمليات التفتيش؛ وقام الحراس الذكور بتفتيش النساء؛ وجرى تفتيش حفاضات الأطفال. وصودرت المتعلقات الشخصية ولم تتم إعادتها أبدا.

37 - ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2022، افتتح جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية مركزي احتجاز جديدين في طرابلس لإيواء النساء والأطفال اللاجئين والمهاجرين، مزودين بحارسات ومديرة لمركز الاحتجاز؛ ومركز احتجاز واحد في شارع الزاوية للأطفال/الفتيان غير المصحوبين، ومركز احتجاز واحد في أبو سليم للنساء والأطفال والفتيات غير المصحوبات. ومع ذلك، ففي منتصف حزيران/يونيه 2023، تم إغلاق مركز احتجاز شارع الزاوية ونقل جميع الأفراد إلى مركز احتجاز أبو سليم.

38 - وظل أمد احتجاز المهاجرين واللاجئين ممتدا، دون إشراف قضائي أو ضمانات إجرائية أو مراعاة لاحتياجات الحماية الفردية. وظلت ظروف الاحتجاز في شتى أنحاء البلد مزرية وغير إنسانية، وكثيرا ما يسهم نقص الغذاء والماء والطاقة والتهوية والصرف الصحي في انتشار الأمراض، وفي الوفاة في بعض الحالات. وبسبب اكتظاظ الزنازين في مركز احتجاز عين زارة في طرابلس، كان المحتجزون ينامون في نوبات.

39 - وفي مخيم في تازربو، ظل 231 طالب لجوء، من بينهم 3 نساء و 100 طفل، رهن الاحتجاز لفترات تتراوح بين سنة وثلاث سنوات. وأفاد أولئك الذين أمضوا ثلاث سنوات رهن الاحتجاز أنهم شهدوا 39 حالة وفاة على الأقل في المخيم. وأفاد الأفراد المفرج عنهم بأنهم تعرضوا للضرب من أجل الابتزاز. وأكدت روايات محققة سردها الناجون وفاة سبعة رجال مؤخرا في المخيم نتيجة التعذيب والأمراض والجوع. وعانى المهاجرون واللاجئون من الحبس في غرف بلا نوافذ لعدة أشهر، وحرموا من الوصول إلى ضوء النهار.

40 - ولاحظت الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني ووكالات الأمم المتحدة أن المهاجرين واللاجئين في ليبيا معرضون بشكل روتيني لخطر الطرد التعسفي أو الجماعي دون تقييم لحقوقهم أو ظروفهم الفردية أو لاعتبارات الحماية. وقد طُرد بعضهم إلى أماكن قد يواجهون فيها الاضطهاد أو التعذيب أو سوء المعاملة أو غير ذلك من أشكال الضرر التي لا يمكن جبرها، في انتهاك لمبدأ عدم الإعادة القسرية. وعادة ما تفتقر عمليات الطرد من ليبيا إلى الإجراءات القانونية الواجبة والضمانات الإجرائية، بما في ذلك الإشراف القضائي. وغالبا ما يُحرَم الأشخاص الذين يواجهون الترحيل من إمكانية الحصول على المساعدة القانونية، والقدرة على الطعن في مشروعية الإعادة، والتقييم الفردي للحالات. وبالإضافة إلى ذلك، غالبا ما تضع عمليات الطرد المهاجرين واللاجئين في أوضاع هشة للغاية، منها رحلات العودة الطويلة والمحفوفة بالمخاطر، حيث يُجبَر المهاجرون واللاجئون على السفر على متن مركبات مكتظة عبر مناطق نائية من الصحراء الكبرى، دون تزويدهم بما يكفي من معدات السلامة والغذاء والماء، أو الرعاية الطبية المناسبة.

41 - وتقدر المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنه في عام 2022 طُرد أكثر من 694 15 مهاجرا ولاجئا وطالب لجوء من ليبيا، إلى أماكن منها مصر (60 في المائة) والنيجر (20 في المائة) والسودان (14 في المائة) وتشاد (3 في المائة). وزادت عمليات الطرد في عام 2023، حيث طُرد ما يقدر بنحو 695 15 مهاجر حتى الآن. فعلى سبيل المثال، في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، أعلن رئيس جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية في الكفرة عن طرد 400 شخص، بينهم نساء وأطفال، إلى الحدود السودانية. والمطرودون كانوا من ضحايا الاتجار بالأشخاص والتعذيب والعنف الجنسي والابتزاز، وكانوا مرضى نتيجة غياب الرعاية الصحية الأساسية.

42 - وفي 31 أيار/مايو 2023، أنشأت السلطات في المنطقة الشرقية لجنة أمنية مكلفة بإجراء عمليات ضد الأفراد المشتبه في تورطهم في التهريب. ونتيجة للمداهمات التي شُنت على المستودعات التي يتواجد فيها مهاجرون ولاجئون من جنسيات مختلفة، نُقل ما يقرب من 500 5 مهاجر ولاجئ إلى معبر امساعد الحدودي على الحدود الليبية المصرية، ونُفذت عمليات طرد جماعي إلى مصر. وأفادت التقارير بأن مهاجرين ولاجئين من جنسيات أخرى نُقلوا إلى مراكز الاحتجاز. وفي 3 حزيران/يونيه، أفادت التقارير بأن المداهمات امتدت إلى مناطق أخرى في شرق ليبيا بالقرب من امساعد، مثل بئر الأشهب وقمبوت وبردية. وأفادت المنظمة الدولية للهجرة بأن ما مجموعه 000 12 شخص طُردوا إلى مصر في الفترة من 31 أيار/مايو إلى 4 حزيران/يونيه وحدها، ونقل 300 1 مهاجر ولاجئ، معظمهم من بنغلاديش وباكستان والجمهورية العربية السورية، إلى مراكز احتجاز في شرق ليبيا، منها في قنفودة وطبرق.

43 - وفي نيسان/أبريل وأيار/مايو، شنت السلطات في المنطقة الغربية، ومن بينها جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، وجهاز الأمن الداخلي، وجهاز دعم الاستقرار، وغيرها من الجهات الأمنية المحلية، حملة اعتقال ضد المهاجرين واللاجئين في عدة مناطق، منها زوارة وطرابلس. وأُفيد بأن أكثر من 840 مهاجرا غير نظامي من جنسيات مختلفة قد أعتُقلوا واحتُجزوا في الفترة من 14 إلى 18 أيار/مايو وحدها. واتسمت هذه الحملات عموما بحالات من العنف والترهيب، والاحتجاز التعسفي اللاحق، وفي بعض الحالات، الانفصال الأسري.

44 - ورافق حملات الاعتقالات والترحيل التعسفية تصاعد خطاب الكراهية والخطاب العنصري على منصات الإنترنت وفي وسائل الإعلام الأخرى، مما عزز الروايات الشعبوية المعادية للأجانب وكراهية الأجانب، ولا سيما استهداف الأفارقة من جنوب الصحراء الكبرى والمهاجرين واللاجئين المسيحيين.

45 - وفي الفترة من 25 إلى 28 أيار/مايو، شنت وزارة الدفاع الليبية عدة غارات جوية على موقعين إثنين في الزاوية غرب طرابلس وعلى مدينتي صرمان والعجيلات الساحليتين المجاورتين، وذكرت الوزارة أنها كانت "تستهدف العصابات التي تقوم بالإتجار بالوقود والمخدرات والأشخاص". ووفقا للوزارة، أسفرت الضربات عن تدمير سبعة قوارب مخصصة للاتجار بالأشخاص، وستة مستودعات للاتجار بالمخدرات، وأسلحة ومعدات. وخلال المرحلة العملياتية الثانية، أسفرت الغارات الجوية عن إصابة سبعة مدنيين، من بينهم امرأة وطفل. وبالإضافة إلى ذلك، تم إجلاء 50 أسرة و تدمير عيادة طبية نتيجة الغارات الجوية.

ثالثا - أثر مرض فيروس كورونا على الحالة في منطقة البحر المتوسط الوسطى وعلى المهاجرين واللاجئين في ليبيا

46 - في ليبيا، أدت الجائحة إلى زيادة تدهور النظام الصحي الهش. وغالبا ما يتردد المهاجرون واللاجئون في زيارة المرافق الصحية خوفا من إلقاء القبض عليهم أو سجنهم أو ترحيلهم. وبينت دراسة استقصائية للمعارف والمواقف والممارسات أجرتها المنظمة الدولية للهجرة في ليبيا في عام 2022 أن واحدا من كل 5 مهاجرين يخشى أن يحد التمييز على أساس إثني أو عرقي أو قبلي من قدرته على الوصول إلى المرافق الصحية إذا ما أصيب بكوفيد-19. وأدى تزايد عدد المهاجرين واللاجئين المحتجزين في مراكز الاحتجاز المكتظة إلى زيادة مخاطر احتمال تفشي الأمراض المعدية، بما في ذلك كوفيد-19.

47 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يكن لرفع قيود السفر المتعلقة بكوفيد-19 أثر على إجلاء اللاجئين وإعادة توطينهم. وواصلت مفوضية شؤون اللاجئين إجراء اختبارات التفاعل البوليمري المتسلسل لجميع اللاجئين المغادرين ليبيا على متن رحلات الإجلاء وإعادة التوطين. وواصلت منظمة الصحة العالمية الدعوة إلى إدراج المهاجرين واللاجئين في حملات التطعيم الوطنية ضد كوفيد-19. وبحلول نهاية عام 2022، لم يكن قد تم بشكل كامل تطعيم سوى 18 في المائة من السكان، بمن فيهم المهاجرون واللاجئون. ودعمت المنظمة الدولية للهجرة حملة التطعيم التي يديرها المركز الوطني لمكافحة الأمراض من أجل المهاجرين واللاجئين. ونتيجة لذلك، تم تطعيم ما مجموعه 297 13 مهاجرا ولاجئا (324 12 رجلا و 973 امرأة)، بما في ذلك في ستة مراكز احتجاز.

48 - ووسعت منظمة الصحة العالمية نطاق رصد كوفيد-19 في جميع أنحاء البلد ودعمت تنفيذ اللوائح الصحية الدولية، مثل تدابير التأهب في نقاط الدخول. وواصلت أيضا الأفرقة الطبية المتنقلة التابعة لمنظمة الصحة العالمية توفير الرعاية الصحية الأساسية للمهاجرين واللاجئين.

49 - ودعمت اليونيسف دورات التوعية بفوائد التطعيم ضد كوفيد-19 المقدمة إلى 949 مهاجرا ولاجئا. وفي الفترة من أيلول/سبتمبر 2022 إلى حزيران/يونيه 2023، واصلت اليونيسف تقديم خدمة التطعيم المنقذة للحياة للأمهات والأطفال في مراكز الاحتجاز في أبو سليم وزليطن وقنفودة، حيث تم تطعيم ما مجموعه 148 طفلا (84 فتاة و 64 فتى). وقدمت اليونيسف أيضا تدخلات منقذة للحياة إلى أكثر من 700 1 مهاجر ولاجئ، منهم نساء وأطفال في مركز احتجاز قنفودة.

رابعا - تدابير مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص قبالة الساحل الليبي وما يتصل بذلك من جهود

50 - واصلت الدول الأعضاء جهودها لمنع ومكافحة تهريب الأشخاص المهاجرين والاتجار بالأشخاص قبالة الساحل الليبي، تمشيًا مع قراري مجلس الأمن 2240 (2015) و 2652 (2022)، بسبل منها توفير الدعم المباشر للسلطات الليبية.

51 - وتضم ولاية عملية إيريني المساهمة في تعطيل نموذج العمل الذي يعتمد على شبكات تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص في منطقة العمليات المحددة. واستمر تنفيذ هذه المهمة من الجو، على النحو المطلوب بموجب ولاية العملية، ومعظمها في المنطقة الغربية من ليبيا. وفي الفترة من 30 آب/أغسطس 2022

إلى 28 حزيران/يونيه 2023، سُـيِّرَ ما مجموعه 458 رحلة جوية (أكثر من 917 1 ساعة طيران) في إطار عملية إيريني، منها 14 رحلة جوية (أكثر من 91 ساعة طيران) سُـيّرت بالكامل دعمًا لهذه المهمة. وفي إطار العملية، استمر جمع بيانات عن تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص قبالة الساحل الليبي، وأُطلعت عليها سلطات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والوكالات التابعة للاتحاد الأوروبي، ومنها وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول) ووكالة حرس الحدود وخفر السواحل الأوروبية (فرونتكس).

52 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرزت السلطات الليبية تقدما نحو تفعيل الاتفاقات الثنائية مع النيجر ومصر بشأن هجرة اليد العاملة، بهدف إيجاد مسارات إضافية آمنة ومنظمة ومنتظمة للهجرة يتيسر الوصول إليها. وبالإضافة إلى ذلك، شرعت السلطات الليبية في استعراض خيارات تسوية أوضاع المهاجرين في ليبيا، الذين كان معظمهم يعمل في القطاع غير الرسمي للاقتصاد.

53 - ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فإن معظم المهربين والمتجرين الذين احتجزتهم السلطات الليبية هم من الأجانب. ولم يُعتقل ويُحتجز سوى عدد قليل جدا من المتجرين الليبيين لأنهم تلقوا إخطارات مسبقة بالمداهمات من خلال معارفهم في الأجهزة الأمنية الليبية. ولا تزال الجهات الحكومية الضالعة في الاتجار والتهريب تنعم بالإفلات من العقاب. ووفقا للشهادات التي جمعتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تمكن معظم الأشخاص الذين ألقي القبض عليهم واتهموا بارتكاب جرائم تتعلق بالاتجار بالأشخاص من تجنب المحاكمة وأفرج عنهم مقابل المال.

54 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، يسرت المنظمة الدولية للهجرة العودة الإنسانية الطوعية لـ 942 6 مهاجرا (621 4 رجلا و 245 1 امرأة، و 510 فتيان و 566 فتاة)، كان 522 1 منهم محتجزين في مراكز الاحتجاز. وظلت العودة الإنسانية الطوعية تمثل خيارا منقذا لحياة الكثير من المهاجرين. وقُدم الدعم لجميع المهاجرين في شكل تأشيرات للخروج، وفحوصات طبية وفحوصات الضعف اللازمة، وقُدِّمت لهم المساعدة قبل الركوب، ومساعدة لإعادة الإدماج لدى عودتهم إلى بلدانهم الأصلية.

55 - وواصلت مفوضية شؤون اللاجئين العمل على تعزيز التواصل مع المجتمعات المحلية على طول الطرق الرئيسية لزيادة الوعي بالمخاطر المرتبطة بالرحلات غير النظامية مع المهربين وتقديم المشورة إلى الناس بشأن كيفية الحصول على الحماية والمساعدة في بلدانهم الأصلية وبلدان العبور.

خامسا - الدعم المقدم إلى ليبيا والجهود ذات الصلة الرامية إلى مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص

56 - وواصل فريق الأمم المتحدة القطري وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا العمل بشكل تعاوني في إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. وهذا الإطار الاستراتيجي يشكل أساسا لتحديد أولويات ومسؤولية كل كيان من كيانات الأمم المتحدة في ليبيا، وهو حافز للتعاون بين مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في تنمية البلد. ويتضمن إطار التعاون لليبيا أربع نتائج إنمائية ونتيجتين جماعيتين بشأن قضايا محددة. والنتيجة الجماعية الثانية هي إدارة الهجرة. وتحقيقا لهذه الغاية، تستخدم كيانات الأمم المتحدة آليتها التنسيقية المناظرة، أو أفرقة النتائج التابعة لها، للتخطيط المشترك لعملها المتعلق بالهجرة في ليبيا ورصده والإبلاغ عنه. وهذه الآلية مورد حيوي لكي تتعاون كيانات الأمم المتحدة، وكثيرا ما تؤدي إلى برامج ومشاريع ومبادرات مشتركة.

57 - وفي 23 و 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 في تونس، نظمت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومفوضية حقوق الإنسان حلقة عمل إقليمية حول حقوق المهاجرين والحدود الدولية. وتبادل 30 ممثلا لمنظمات دولية غير حكومية من ليبيا وتونس والمغرب أفضل الممارسات، واتفقوا على توسيع شبكة إقليمية للمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في مجال حقوق المهاجرين في ليبيا، لتضم أعضاء إضافيين، واتفقوا على إنشاء شبكة إحالة لمساعدة المهاجرين وطالبي اللجوء في ليبيا، بما في ذلك بالمساعدة القانونية.

58 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت مصر اعتراض المهاجرين غير النظاميين على طول حدودها مع ليبيا. وواصلت أيضا التعاون مع الاتحاد الأوروبي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتعزيز مراقبة الحدود، وشاركت في مشروع إقليمي يموله الاتحاد الأوروبي ويهدف إلى تفكيك شبكات الاتجار في تونس وليبيا ومصر والمغرب بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وركز المشروع على تحسين قدرات مؤسسات مراقبة الحدود على الكشف والاعتراض؛ وتعزيز قدرات المسعفين على التعرف على عمليات تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص والتحقيق فيها؛ وبناء قدرات وكالات إنفاذ القانون؛ وتعزيز مؤسسات العدالة الجنائية. وزاد المغرب تعاونه الثنائي مع ليبيا في مجال بناء القدرات لمراقبة الحدود.

59 - وفي اجتماعها في 6 تموز/يوليه 2023، دعت فرقة العمل الثلاثية المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، المعنية بوضع المهاجرين واللاجئين في ليبيا، السلطات الليبية إلى وضع أطر قانونية وسياساتية غير تمييزية للمهاجرين واللاجئين، بما يتماشى مع المعايير الدولية ومعايير الاتحاد الأفريقي، بهدف حماية الأرواح على طول طرق الهجرة، خاصة في ليبيا. وعرضت أيضا فرقة العمل تقديم دعم إلى السلطات الليبية في استحداث بدائل عملية للاحتجاز، مثل الإطلاق في المجتمعات المحلية أو الإقامة في مراكز للاستجابة للمهاجرين، التي ينبغي إنشاؤها لتوفير الدعم النفسي والاجتماعي والمساعدة الصحية.

60 - وواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقديم المساعدة التقنية إلى ليبيا بشأن تفكيك الشبكات الإجرامية للاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، وبشأن إدارة السلامة والأمن البحريين للتصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية بما يتماشى مع المبادئ الدولية لحقوق الإنسان. وشمل ذلك دعم النظراء الليبيين في استعراض وتطوير التشريعات المناهضة للاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين بما يتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو.

61 - وواصلت المنظمة الدولية للهجرة تنظيم حملات توعية بشأن المخاطر الهجرة غير النظامية بالنسبة للمهاجرين واللاجئين، ودعم المهاجرين واللاجئين في مراكز الاحتجاز التي يديرها جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال التدخلات الإنسانية وتدخلات الحماية المنقذة للحياة. وشمل ذلك توفير المواد غير الغذائية، والاستشارات الطبية، والإسعافات الأولية النفسية، والتقييمات النفسية الاجتماعية. وقدمت أيضا المنظمة الدولية للهجرة المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة إلى المهاجرين واللاجئين عند إنزالهم بعد اعتراض سبيلهم في البحر.

62 - وواصلت مفوضية شؤون اللاجئين تيسير الإفراج عن الأفراد الذين يعانون من حالات ضعف شديد من مراكز الاحتجاز. وفي الفترة من أيلول/سبتمبر 2022 إلى نهاية تموز/يوليه 2023، دعت المفوضية إلى

إطلاق سراح 990 فردا يعانون من حالات ضعف شديد. ووفقا لما ذُكر في تقرير سابق، توقف جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية في أيار/مايو 2022 عن الرد على المذكرات الشفوية الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي دعت فيها إلى إطلاق سراح المحتجزين. وفي الفترة من أيلول/سبتمبر 2022 إلى تموز/يوليه 2023، قامت المفوضية وشركاؤها المنفذون بـ 573 زيارة إلى مراكز الاحتجاز التي يديرها جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، اقتصرت إمكانية وصولهم على تقديم المساعدة المنقذة للحياة فقط. وباستثناء الإفراج الجماعي عن 220 طالب لجوء من مرفقٍ مجاورٍ لمركز احتجاز عين زارة في تموز/يوليه 2023، كان جميع الأفراد الآخرين الذين أُطلق سراحهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير هم أولئك الذين تأكد إدراجهم على رحلات جوية للإجلاء الإنساني أو لإعادة التوطين، أو أنهم يعانون من حالات طبية خطيرة. وتمكنت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من تيسير الإفراج عن ما مجموعه 274 من ملتمسي اللجوء واللاجئين نتيجة لأعمال الدعوة المباشرة.

63 - وفي آب/أغسطس 2023، أجرى برنامج الأغذية العالمي تقييما للأمن الغذائي، مُجمعاً بيانات من 549 5 مستجيبا في ليبيا، من بينهم حوالي 340 مهاجرا أو لاجئا. وخلص التقييم إلى أن نسبة الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي لا تزال أعلى بين الأسر غير الليبية، حيث يعتبر 24 في المائة من المهاجرين و 31 في المائة من اللاجئين يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وفي عام 2022، وزع برنامج الأغذية العالمي، بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مساعدات غذائية على 577 13 من اللاجئين وطالبي اللجوء الضعفاء في الزاوية، وبنغازي، ومصراتة، وطرابلس، وزوارة، بالإضافة إلى 699 23 من المهاجرين الضعفاء في القطرون، وسبها، وبني وليد، وزوارة، وبنغازي، وطرابلس، وغات. وقدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة خدمات الفحص إلى 517 طفلا (248 فتى و 269 فتاة) و 245 من الأمهات يعانين من سوؤد ء التغذية، وتصدت لاحتياجاتهم الغذائية من خلال توزيع المغذيات الدقيقة والمكملات الغذائية الجاهزة للاستخدام.

64 - وزادت اليونيسف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من فرص الحصول على خدمات حماية الطفل، بما في ذلك الصحة العقلية وخدمات الدعم النفسي والاجتماعي، مما أدى إلى إحالة ما لا يقل عن 100 طفل من اللاجئين والمهاجرين (40 فتاة و 60 فتى) إلى خدمات حماية الطفل في المناطق النائية في براك الشاطئ وسبها.

سادسا - ملاحظات وتوصيات

65 - يساورني قلق بالغ، لأن عددا متزايدا باطراد من الرجال والنساء والأطفال غرقوا في البحر الأبيض المتوسط بحثا عن حياة أفضل لهم ولأسرهم. ولا بد من وضع حد لهذه الخسارة المأساوية وغير المقبولة في الأرواح. ويلزم بذل جهود أكبر من جانب الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية والجهات الفاعلة الخاصة لتنفيذ عمليات البحث والإنقاذ في البحر الأبيض المتوسط وإنقاذ الأرواح على هذه الطريق الخطيرة. وأشعر أيضا بقلق عميق إزاء تدهور الوضع منذ نشر تقريري الأخير، فالزيادة في الوفيات في البحر، والتقارير عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، والزيادة في عدد عمليات الطرد القسري للمهاجرين واللاجئين هي اتجاه محزن يجب عكس مساره بأي ثمن.

66 - وما زلت أشعر بالقلق إزاء الافتقار إلى قدرة يمكن التنبؤ بها للإنقاذ، وإزاء الأنماط الخطيرة التي شوهدت في منطقة البحر الأبيض المتوسط الوسطى خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما فيها التشكيك في

نداءات الاستغاثة، ومرافقة قوارب اللاجئين خارج مناطق البحث والإنقاذ، وإصدار أوامر للسفن الخاصة بإعادة الأشخاص إلى ليبيا، وتجريم أو فرض قيود لا مبرر لها على عمل المنظمات غير الحكومية التي تقدم المساعدة في البحث والإنقاذ. ولايزال القلق يساورني أيضا إزاء التأخيرات المستمرة في الاستجابة لنداءات الاستغاثة، وإزاء التقارير الواردة عن التدابير الخطيرة والقسرية التي تتخذها السلطات الليبية أثناء عمليات الاعتراض. وأكرر دعوتي السلطات الليبية إلى التقيد بالمعايير الدولية المتعلقة بممارسات البحث والإنقاذ الآمنة، وضمان إنزال الأشخاص الذين يتم اعتراضهم في مكان آمن، حيث يمكن تلبية احتياجاتهم الأساسية.

67 - وينبغي أن يتاح لجميع الأشخاص المُعترَضين الذين يتم إنقاذهم ميناء مأمون للنزول، وفقا لقانون البحار والقانون البحري الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين على النحو الذي أكدته من جديد قرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وأحثّ جميع الأطراف على عدم إعادة الأشخاص المُعتَرَضين إلى ليبيا بعد اعتراضهم في البحر في إطار عمليات تجري خارج المياه الإقليمية الليبية، إذ لا يمكن اعتبار ليبيا ميناءً مأموناً للإنزال.

68 - والتوصل إلى اتفاق بشأن الإنزال، يتسم بالموثوقية ويتيح القدرة على التنبؤ بحيث يشمل جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، استنادا إلى مبدأي التضامن والمسؤولية المشتركة، يعد أمرا مطلوبا وأصبح أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. ولا تزال الأمم المتحدة على استعداد للمساعدة في وضع آلية إقليمية يمكن التنبؤ بقدراتها في مجال إنزال اللاجئين وتحقيق التضامن على ضفتي المتوسط.

69 - وأرحب بالتقدم الذي أحرزته السلطات الليبية في تفعيل الاتفاقات الثنائية لهجرة اليد العاملة مع النيجر ومصر والتي ستعمل على خلق مسارات منتظمة للهجرة. ويعد استعراض خيارات تسوية أوضاع المهاجرين في ليبيا، الذين يساهم معظمهم في الاقتصاد الليبي من خلال عملهم، تطورا إيجابيا.

70 - وأدعو ليبيا إلى التصديق على جميع معاهدات حقوق الإنسان الأساسية وكذلك اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين والبروتوكول الملحق بها، ورفع القيود المفروضة على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتسجيل طلبات اللجوء المقدمة من رعايا تسعة بلدان فقط. وأدعو السلطات الليبية كذلك إلى ضمان تعديل جميع التشريعات المتعلقة بالمهاجرين، بما في ذلك القانون رقم 6 لعام 1987 بشأن تنظيم دخول وإقامة وخروج الأجانب في ليبيا، وكذلك القانون رقم 19 لعام 2010 بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية، لتتماشى تماما مع الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان، وحماية حقوق المهاجرين وكرامتهم وضمان الامتثال لمعايير حقوق الإنسان المعترف بها عالميا.

71 - ويشكل الاتجار بالأشخاص انتهاكا للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وأحيط علما بقيام السلطات الليبية باعتقال مهربي المهاجرين والمتاجرين بالأشخاص خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وأشجع جميع الدول الأعضاء على تعزيز التعاون الدولي والإقليمي لوضع حد لإفلات المتجرين بالأشخاص ومهربي المهاجرين من العقاب، وتعزيز وصول الناجين إلى الحماية والمساعدة والعدالة. وأدعو أيضا الدول الأعضاء التي تعمل في البحر الأبيض المتوسط إلى وضع حقوق الإنسان والاحتياجات الفورية للمهاجرين واللاجئين في صميم جهودها لمنع ومكافحة التهريب والاتجار.

72 - واللاجئون والمهاجرون معرضون بشكل كبير لخطر سوء المعاملة قبل وأثناء وبعد عبورهم البحر الأبيض المتوسط. ويجب احترام حقوق اللاجئين والمهاجرين، بمن فيهم النساء والأطفال والناجون من الاتجار.

73 - وإذ أشدد على أن الاحتجاز التعسفي محظور بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، أدعو إلى إطلاق سراح المهاجرين واللاجئين المحتجزين في ليبيا، وإلى إيجاد حلول بديلة قائمة على حقوق الإنسان. وفي غضون ذلك، يجب أن تمتثل ظروف الاحتجاز للمعايير الدولية لحقوق الإنسان لتلبية الاحتياجات الأساسية للمحتجزين، ومنها الغذاء والماء والرعاية الطبية الكافية. ويجب أيضا عدم تعريض المحتجزين للعنف، بما في ذلك العنف والابتزاز الجنسيان. وأدين احتجاز الأطفال لأسباب تتعلق بوضعهم القانوني أو وضع آبائهم وأمهاتهم أو الأوصياء عليهم. ويجب توفير ترتيبات رعاية مجتمعية بديلة غير احتجازية تخدم مصالح الأطفال الفضلى. وينبغي منح الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والجهات الفاعلة في المجال الإنساني ومراقبي حقوق الإنسان إمكانية الوصول دون عوائق إلى جميع المرافق التي يُحتجز فيها المهاجرون.

74 - وأود أن أشدد على أنه ينبغي ألا يتعرض المهاجرون وأفراد أسرهم للطرد الجماعي. ويجب أن تتم عمليات الإعادة وفقا لمبدأ عدم الإعادة القسرية.

75 - ولابد من ضمان إمكانية اللجوء إلى القضاء والمساءلة والإنصاف بالنسبة لجميع الناجين من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما يشمل جميع المهاجرين واللاجئين. وينبغي إجراء تحقيقات سريعة وشفافة في حوادث الاستخدام المفرط للقوة ضد المهاجرين واللاجئين وفي المعاملة المتهورة التي تؤدي إلى الوفاة والإصابة. ويجب تقديم مرتكبي انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان ضد المهاجرين واللاجئين، سواء تعلق الأمر بجهات حكومية أو غير حكومية، إلى العدالة لضمان المساءلة.

76 - وأدعو جميع الدول الأعضاء على طول طرق التهريب التي تمر عبر الأراضي الليبية إلى زيادة تعزيز حماية الناجين من الاتجار ومقاضاة الأفراد والجهات الفاعلة الأخرى المتورطة في الاتجار بالأشخاص وفقا للتعاريف الواردة في الصكوك الدولية المنطبقة، ومنها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها.

77 - وأرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها فرقة العمل الثلاثية المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة المعنية بوضع المهاجرين واللاجئين في ليبيا، ودعوتها السلطات الليبية إلى وضع أطر قانونية وسياساتية غير تمييزية للمهاجرين واللاجئين، استنادا إلى المعايير الدولية ومعايير حقوق الإنسان. وأرحب أيضا بالعرض الذي قدمته فرقة العمل إلى السلطات الليبية لضمان بدائل عملية للاحتجاز، مثل الإطلاق في المجتمع أو الإقامة في مراكز الاستجابة للمهاجرين. وإنني أتطلع إلى النتائج التي خلصت إليها البعثة الموفدة إلى ليبيا على المستويين الفني والعملياتي في آب/أغسطس 2023.

78 - والهجرة قديمة قِدم البشرية. وأصبح اتباع نهج كلي لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية وللفرار، من خلال تعزيز التعاون والتضامن، أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. ويجب أن يضع التعاون والحلول على المستوى الإقليمي، وكذلك الجهود الوطنية، حقوق الإنسان وكرامة المهاجرين واللاجئين في المقدمة وفي الصميم. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكفل أن تراعي أي مساعدة ثنائية ومتعددة الأطراف تُقدم في هذا الصدد المصالح الفضلى للمهاجرين واللاجئين. وينبغي وضع آليات لرصد استخدام المساعدة.

79 - ومن الأهمية بمكان توسيع مسارات الهجرة، وجعلها أكثر أمنا وتنظيما وانتظاما وتيسير الوصول إليها. ومن أجل تقاسم المسؤوليات مع ليبيا، ينبغي للمجتمع الدولي توفير المزيد من فرص إعادة التوطين وعمليات الإجلاء الإنساني للاجئين من ليبيا. وينبغي زيادة عدد التأشيرات الإنسانية وغيرها من المسارات الآمنة والنظامية للاجئين والمهاجرين الذين يعيشون أوضاعا هشة، لتلبية احتياجات الحماية لأولئك الذين

يقعون خارج نطاق الحماية القانونية للقانون الدولي للاجئين، ولكن يحق لهم مع ذلك الحصـول على الحماية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

80 - والحصـول على اللجوء هو حق أسـاسـي من حقوق الإنسـان. وأدعو جميع الأطراف إلى دعم هذا الحق وأشـــجع جميع الأطراف على تنفيذ أهداف الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وواإعلان التقدم المحرز الصـادر عن منتدى استعراض الهجرة الدولية، والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، التي تمثل إرشادات قيمة في هذا الصدد.